عبد الرحمان الشرقاوي
أستاذ القانون المدني
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

التنظيم القضائي

طبعة منقحة ومزيدة في ضوء:

- القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي كما تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 14 يوليو 2022؛
- القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية كما تم نشره بتاريخ 13 يونيو 2022؛
- مسودة مشروع قانون المسطرة المدنية؛
- القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛
- القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية؛
- القانون رقم 108.13 المتعلق بالقضاء العسكري؛
- القانون رقم 38.21 المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية؛
- القرار المشترك للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزير العدل رقم 1164.21 بتاريخ 6 أبريل 2021.

الطبعة الثامنة
شتنبر 2022

فهرس المواد

مقدمة..... 9

الفصل الأول
المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي

المبحث الأول: مبادئ التنظيم القضائي الهادفة إلى تعزيز ضمانات المتقاضي..... 17

المطلب الأول: حق الولوجية إلى القضاء..... 17

المطلب الثاني: مبدأ مجانية القضاء..... 26

المطلب الثالث: مبدأ التقاضي على درجتين..... 36

المطلب الرابع: مبدأ القضاء الجماعي أو القضاء الفردي..... 43

المطلب الخامس: مبدأ علنية الجلسات..... 51

المطلب السادس: القضاء بين شفوية المرافعات ومبدأ الكتابة..... 52

المبحث الثاني: مبادئ التنظيم القضائي الهادفة إلى ترسيخ استقلال ونزاهة القاضي..... 54

المطلب الأول: ضمانات استقلال القضاة وعدم تحيزهم الواجب على الدولة توفيرها..... 56

المطلب الثاني: المعايير المتطلبة من القضاة أنفسهم لتحقيق استقلال القضاء..... 72

الفصل الثاني
تنظيم المحاكم واختصاصاتها

الفرع الأول : التطور التاريخي للتنظيم القضائي المغربي..... 79

المبحث الأول: التنظيم القضائي في مرحلة ما قبل الحماية..... 80

المطلب الأول: النظام القضائي الذي يستمد أحكامه من الشرائع السماوية..... 80

المطلب الثاني: النظام القضائي المستمدة أحكامه من القواعد الوضعية..... 84

المبحث الثاني: التنظيم القضائي في المغرب بعد فرض الحماية..... 86

المطلب الأول: التنظيم القضائي في المنطقة الخاضعة للاستعمار الفرنسي..... 86

المطلب الثاني: التنظيم القضائي في المنطقة الشمالية..... 91
المطلب الثالث: التنظيم القضائي في منطقة طنجة الدولية..... 93
المبحث الثالث: التنظيم القضائي بعد الاستقلال..... 95
المطلب الأول: التنظيم القضائي المغربي في المرحلة الممتدة من إعلان الاستقلال إلى صدور قانون المغربة والتوحيد..... 95
المطلب الثاني: التنظيم القضائي المغربي بعد صدور قانون المغربة والتوحيد والتعريب..... 99
المطلب الثالث: التنظيم القضائي منذ إصلاح سنة 1974 100
الفرع الثاني: تنظيم المحاكم واختصاصاتها في النظام القضائي المغربي المعاصر 105
المحور الأول: المحاكم المحددة في قانون التنظيم القضائي 107
المبحث الأول: محاكم أول درجة..... 107
المطلب الأول: المحاكم الابتدائية 107
البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية وتنظيمها 108
البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية..... 114
المطلب الثاني: المحاكم الابتدائية التجارية 133
البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية التجارية والمسطرة المتبعة أمامها 134
البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية..... 136
المطلب الثالث: المحاكم الابتدائية الإدارية 144
البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية الإدارية والمسطرة المتبعة أمامها..... 144
البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية 147
المبحث الثاني: محاكم ثاني درجة..... 151
المطلب الأول: محاكم الاستئناف..... 151
البند الأول: تأليف محاكم الاستئناف وتنظيمها..... 151

البند الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف والمسطرة المتبعة أمامها 156
المطلب الثاني: محاكم الاستئناف التجارية..... 159
البند الأول: تأليف محاكم الاستئناف التجارية وتنظيمها..... 159
البند الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف التجارية والمسطرة المتبعة أمامها..... 160
المطلب الثالث: محاكم الاستئناف الإدارية..... 161
البند الأول: تأليف محاكم الاستئناف الإدارية وتنظيمها 162
البند الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية 163
المبحث الثالث: محكمة النقض..... 165
البند الأول: تأليف محكمة النقض وتنظيمها..... 165
البند الثاني: اختصاص محكمة النقض..... 166
المطلب الثالث: المسطرة المتبعة أمام محكمة النقض..... 168
المحور الثاني: المحاكم غير المحددة في قانون التنظيم القضائي..... 171
المبحث الأول: توجه المشرع المغربي إلى إلغاء المحاكم الاستثنائية..... 171
المطلب الأول: المحاكم الاستثنائية الملغاة..... 172
البند الأول: المحكمة الخاصة للعدل..... 172
البند الثاني: المحكمة العليا..... 173
المطلب الثاني: المحكمة العسكرية..... 175
المبحث الرابع: المحاكم المالية - قضاء متخصص لحماية المال العام-..... 179
المطلب الأول: المجلس الأعلى للحسابات 181
المطلب الثاني: المجالس الجهوية للحسابات 185
المبحث الخامس: المحكمة الدستورية 188
المطلب الأول: تأليف المحكمة الدستورية..... 189

المطلب الثاني: مهام المحكمة الدستورية..... 190

الفصل الثالث

أشخاص القضاء

الفرع الأول: الأشخاص المشكلون للمحاكم..... 195
المبحث الأول: القضاة 199
المطلب الأول: شروط الولوج إلى سلك القضاء وأصنافه..... 199
البند الأول: تعيين القضاة 200
البند الثاني: النيابة العامة..... 203
المطلب الثاني: الحالات التي يوجد فيها القضاة..... 208
المبحث الثاني: كتابة الضبط..... 211
المطلب الأول: إطار كتابة الضبط..... 213
المطلب الثاني: المحررين القضائيين..... 214
المطلب الثالث: المنتدبين القضائيين 215
الفرع الثاني : مساعدي القضاء 217
المبحث الأول: المحاماة..... 217
المطلب الأول: شروط الولوج إلى مهنة المحاماة 218
المطلب الثاني: مهام واختصاصات المحامي 221
المطلب الثالث: الوضعيات التي تمارس فيها المهنة..... 222
المطلب الرابع: هيئات المحامين..... 224
المبحث الثاني: مهنة التوثيق..... 227
المطلب الأول: شروط الانخراط في مهنة التوثيق..... 227

المطلب الثاني: اختصاصات الموثق 229
المبحث الثالث: العدول 231
المطلب الأول: شروط الانخراط في خطة العدالة 232
المطلب الثاني: اختصاصات العدول 235
المطلب الثالث: الهيئة الوطنية للعدول وأجهزتها 237
المبحث الرابع: النساخة 240
المطلب الأول: شروط ولوج مهنة النساخة 240
المطلب الثاني: اختصاصات الناسخ 241
المبحث الخامس: التراجمة المقبولين لدى المحاكم 241
المطلب الأول : الشروط الواجبة في المترشح لممارسة مهنة ترجمان مقبول لدى المحاكم 241
المطلب الثاني: مهام الترجمان المقبول لدى المحاكم 242
المبحث السادس: المفوضين القضائيين 243
المبحث السابع: الخبراء القضائيون 247
الفرع الثالث: القضاء بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل 247
المبحث الأول: المجلس الأعلى للسلطة القضائية 248
المطلب الأول: تأليف المجلس الأعلى للسلطة القضائية 249
المطلب الثاني: اختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية 250
المبحث الثاني: وزارة العدل 251
المطلب الأول: المفتشية العامة 252
المطلب الثاني: الإدارة المركزية لوزارة العدل 254
المبحث الثالث: التفتيش والإشراف القضائي على المحاكم 262
المطلب الأول: تفتيش المحاكم 264
المطلب الثاني: الإشراف القضائي على المحاكم 263
المبحث الرابع: المعهد العالي للقضاء 264

المطلب الأول: تنظيم المعهد العالي للقضاء 264
المطلب الثاني: مهام المعهد العالي للقضاء 265
فهرس المواد 267

عبد الرحمان الشرقاوي

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق السويسي-جامعة محمد الخامس بالرباط

- شتنبر 2009: دكتوراه في القانون الخاص من جامعة محمد الخامس أكدال/ الرباط- تخصص القانون المدني – عنوان الأطروحة: "العقد السياحي"؛ باللغة العربية. الميزة: مشرف جدا.
- أكتوبر 2007: دكتوراه في القانون المدني من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء بشراكة مع جامعة لوفان لانوف بيلجيكا، تحت عنوان "ولوجيية المستهلك للقانون والعدالة في القانون المغربي والأوروبي": باللغة الفرنسية. الميزة: مشرف جدا.
- منذ سنة 2010 أستاذ القانون المدني بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بجامعة محمد الخامس الرباط.
- 2007 إلى غاية 2010: رئيس مصلحة الشؤون القانونية والعقارية بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.
- محام سابق.
- محكم في العديد من الجامعات الدولية.
- خبير لدى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.
- شارك في العديد من برامج التكوين داخل الوطن وخارجه. إضافة إلى العديد من الندوات العلمية الوطنية والدولية.
- ساهم بعشرات المقالات العلمية في العديد من المجلات الوطنية والدولية: إضافة للعديد من المؤلفات العلمية، وصلت إلى 12 مؤلفا: وهي :

– عقد الاشتراك المائي بين مفهوم الملك العمومي وهاجس حماية المستهلك: الطبعة الأولى 2017؛

– المدخل إلى العلوم القانونية، (3 طبعات)؛

– القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، مصادر الالتزام/ الجزء الأول التصرف القانوني (6 طبعات)؛

– القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، مصادر الالتزام/ الجزء الثاني الواقعة القانونية ؛ (3 طبعات)؛

– القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، الجزء الثالث: أحكام الالتزام؛ مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط(2 طبعات)؛

– القانون المدني. دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي. الجزء الرابع: إثبات الالتزام: مطبعة المعارف الحديدة/ الرباط: الطبعة الأولى 2020؛

– قانون العقود الخاصة. الكتاب الأول العقود الناقلة للملكية/ عقد البيع (5 طبعات)؛

– قانون العقود الخاصة. الكتاب الثاني العقود الواردة على منفعة الشيء/عقد الكراء(5 طبعات)؛

– العقد السياحي. نموذج للعقد المركب: دار أبي رقراق للطباعة والنشر والتوزيع/ الرباط: الطبعة الأولى 2012؛

– دور القضاء في تحقيق التوازن العقدي: مطبعة دار القلم/ الرباط، الطبعة الأولى 2008؛

– التنظيم القضائي بين العدالة المؤسساتية والعدالة المكملة أو البديلة (5 طبعات)؛

– قانون المسطرة المدنية (4 طبعات).

مطبعة الأمنية – الرباط – 2022

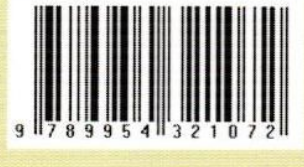

90 درهما